

دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صناعة القرار قضية فلسطين نموذجاً



حلقة نقاش
2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صنع القرار قضية فلسطين نموذجاً

حلقة نقاش
2018/1/30



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

فهرس المحتويات

3.....	فهرس المحتويات
5.....	مداخلة الدكتور محسن محمد صالح
7.....	مداخلة الأستاذ صقر أبو فخر
9.....	مداخلة الأستاذ هاني المصري
11.....	مداخلة الدكتور أحمد عطاونة
13.....	أبرز النقاط والأفكار التي تعرض لها المشاركون في النقاش
15.....	الاقتراحات والتوصيات

دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صنع القرار قضية فلسطين نموذجا

عقد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت حلقة نقاش تحت عنوان: "دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صنع القرار: قضية فلسطين نموذجا"، وذلك يوم الثلاثاء 30 كانون الثاني/يناير 2018، بمشاركة عدد من رؤساء ومدراء مراكز التفكير المعنية بقضية فلسطين، ونخبة من المتخصصين.

وتمّ هذا النشاط بالتنسيق والتزامن مع إطلاق نتائج التصنيف العالمي لمراكز التفكير في العالم، الذي يقوم به معهد لودر التابع لجامعة بنسلفانيا الأمريكية، والذي يصنّف أكثر من 7,600 مركز تفكير.

وقد تحدث المشاركون حول أهمية مراكز التفكير بشكل عام، وتناولوا واقع مراكز التفكير الفلسطينية والعربية، والمشكلات التي تعاني منها، والتحديات التي تواجهها، كما قدم المشاركون عدداً من التوصيات والاقتراحات حول تطوير عمل هذه المراكز. وفيما يلي أبرز المداخلات والمداولات التي تناولتها الحلقة:

مداخلة الدكتور محسن محمد صالح*

تطرق د. محسن صالح إلى عدد من الأفكار والنقاط نلخصها فيما يلي:



تعد عملية صناعة القرار من أهم مراحل أعمال مراكز الدراسات. وتختلف أهداف مراكز الدراسات من مركز آخر، فمنها مراكز تنشأ لتقييم علاقات عامة، ومنها مراكز تقوم فقط بجمع المعلومات ولا تقوم بأعمال بحثية، ومنها من يتقدم للعمل في الدراسات، ومنها من يتطور ليكون مركزاً للتفكير Think Tank، وبالتالي يعمل على تأمين المعلومات والدراسات، ويقوم بتحليل المعلومة ومقارنتها، ولديه المقدرة على الاستشراف المستقبلي والنقد المنهجي.

وقد اهتم مركز الزيتونة بهذا الموضوع وواكبه عبر التقرير الاستراتيجي، وحلقات النقاش التي تصب كلها في هذا

الإطار. وقد تواصل معهد لودر مع مركز الزيتونة في عملية تصنيف مراكز الدراسات Ranking، وبالرغم من أن لدينا عدد من الملاحظات حول طريقة تعاملها أو المنهجية العملية للتصنيف، إلا أننا ليس لدينا مشكلة من أن نفتح عالمياً، بما يخدم قضيتنا دون مجاملة أحد، أو تحت جناح أحد، ولنقدم نموذجا لمراكز تفكير حقيقية في المنطقة تعكس إطاراً وطنياً يعبر عن إرادته الحرة، وليكون لدينا تفاعل إيجابي بنّاء يعبر عن هوية وحضارة شعبنا وأمتنا.

وفق أرقام معهد لودر نهاية سنة 2017، كان هناك ما مجموعه 7,815 مركز تفكير في الكرة الأرضية، بينهم 1,872 مركزاً في أمريكا الشمالية أي 24% في الولايات المتحدة، وكانت هذه النسبة قبل ثلاث سنوات 28.5%، وتراجع

* د. محسن محمد صالح: أستاذ مشارك في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، متخصص في الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، وهو مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت منذ 2004.

النسبة هنا ليس بسبب انخفاض عدد مراكز الأبحاث بل بسبب دخول مراكز دراسات جديدة كثيرة خصوصاً من الهند والصين.

تتوزع مراكز الدراسات حول العالم بشكل متفاوت؛ فهناك 2,045 مركزاً في أوروبا، و1,676 مركزاً في آسيا باستثناء الشرق الأوسط، و479 مركزاً في الشرق الأوسط بنسبة 6.1% من مراكز التفكير في العالم، وهو المنطقة الأقل التي تحتوي على مراكز للتفكير، و979 مركزاً في أمريكا الجنوبية والكاريبية، و664 مركزاً في جنوب الصحراء الإفريقية.

وتأتي الصين بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد مراكز التفكير، فتضم 512 مركزاً. وشهدت الهند ارتفاعاً ملحوظاً في عدد مراكز تفكيرها، فبعد أن كانت تضم 192 مركزاً سنة 2014، أصبحت تضم 444 مركزاً. وحصلت بريطانيا على المركز الأول بين الدول الأوروبية من حيث عدد المراكز (311 مركزاً)، ثم تلتها ألمانيا (214 مركزاً).

أما في الشرق الأوسط، فقد نال الكيان الصهيوني المركز الأول من حيث عدد مراكز التفكير إذ وصل عددها إلى 67 مركزاً، بعد أن كان عددها 56 مركزاً سنة 2014. ونالت إيران المركز الثاني بـ64 مركزاً، بعد أن كان عددها 34 مركزاً سنة 2014. وحصلت تركيا على المركز الثالث، إذ وصل عدد مراكز التفكير فيها إلى 46 مركزاً، بعد أن كان عددها 31 مركزاً سنة 2014. أما مصر، وبعد أن كانت تحتل المركز الأول في الشرق الأوسط من حيث عدد مراكز الدراسات فيها، أصبح عددها 39 مركزاً، بعد أن كانت 57 مركزاً سنة 2014. وضمت فلسطين 34 مركزاً، ولبنان 27 مركزاً، واليمن 26 مركزاً، والمغرب 14 مركزاً، والإمارات 9 مراكز، والسعودية 8 مراكز.

من جهة أخرى، تتمركز صناعة القرار في أمريكا عند الرئيس الأمريكي، فيستفيد من هيئة مستشارين، بالإضافة إلى مجلس الأمن القومي، والخارجية، والمخابرات، ومراكز التفكير، وكثير من الأحيان تكون مراكز التفكير متقدمة في التأثير على القرار حتى على الخارجية. ويبلغ معدل ميزانية أي مركز دراسات في أمريكا حوالي 29 مليار دولار سنوياً، ولدى هذه المراكز أوقاف خاصة بها بمئات الملايين من الدولارات.

هناك تحدٍّ أمام مراكز الدراسات إذا ما تعلق عملها بالشأن الفلسطيني من ناحية الجغرافيا، هذا بالإضافة إلى مشكلة حزبية صانع القرار الفلسطيني. غير أن معظم المراكز في العالم تعاني من مشاكل في التأثير على صانع القرار، ولكن بإشكال مختلفة.

تلعب عوامل التأثير في التصنيف العالمي لمراكز الدراسات: كالتأثر باللغة؛ حيث تكون اللغة الإنجليزية عنصراً مهماً للقدرة على التقييم، ووجود أبحاث ودراسات منشورة بالإنجليزية وفي الأوساط العلمية والثقافية والإعلامية الغربية. كما أن هناك تأثيراً للبيئة الثقافية، بالإضافة إلى أن عدداً لا بأس به من الخبراء يقومون بتقييم المراكز الفلسطينية والعربية، ولكنهم في الوقت نفسه إسرائيليون أو صهاينة.

وهناك أيضاً إشكالية مرتبطة بثورة المعلومات وتدفعها بشكل هائل؛ فأصبح يصل لصانع القرار كمية هائلة من الغث ويضيع الجانب النوعي بينهم. بالإضافة إلى أن معظم القيادات لم تعد تقرأ حتى الملخصات، وباتت تعتمد على الثقافة السمعية. وأصبح الكثير من صانعي القرار يعتمد على من يثق ويسمع له. وهو ما يُضعف فرص تأثير مراكز التفكير.

هذا بالإضافة إلى إشكالية أخذ صانع القرار جانباً من معلوماته من أجهزة المخابرات التي تأخذ صفة المعلومات غير المنشورة وتكون في كثير من الأحيان مبرمجة ولها أجندتها الخاصة. وأحياناً تكون التقارير الأمنية مضللة أو صحيحة ولكن غير مكتملة، وهكذا من الممكن أن نقع ضحية صناعة قرار خطأ.

إن صناعة المفكرين أمر مهم، وهناك فرق بين من يحمل دكتوراه وبين المفكر، إذ يوجد شخصيات بسمعة كبيرة تأتي دون أن تتعب على نفسها، وبالمقابل هناك عدد من الباحثين من الشباب الواعد يحتاجون للدعم، يجب أن نعطي فرصة للشباب ليثبت نفسه.

مداخلة الأستاذ صقر أبو فخر*



مراكز التفكير Think Tanks، بحكم التعريف والوظيفة، هي التي تصنع الأفكار. وهذه العملية تسبق صنع القرار السياسي أو العسكري. والمعروف أن هذه المراكز لها أهمية قصوى في الدول المتقدمة؛ فهي تساعد صنّاع القرار في اتخاذ قراراتهم. ومراكز التفكير هي مؤسسات وسيطة غايتها سد الفجوة بين البحث العلمي ورجال السياسة البعيدين عنه نسبياً. ولا يقتصر عمل مراكز التفكير على المشورة وحدها، بل إنها تعمل في ثلاثة اتجاهات على الأقل:

1. المساعدة في اتخاذ القرار.

2. التأثير في الرأي العام من خلال نشر نتائج البحوث التي تنتجها والترويج لها.

3. تطوير بيئة شعبية مؤيدة للقرارات السياسية.

إن الميزة المهمة لمراكز التفكير والمشورة هي المساهمة، فضلاً عن صنع القرارات، في صنع المعرفة من خلال استقطاب الأكاديميين وأصحاب الخبرة. لكن، في المجتمع الفلسطيني، ظلت علاقة البحث العلمي باتخاذ القرارات السياسية واهية إلى حد بعيد جراء الوضع الخاص للفلسطينيين، وعدم وجود دولة لهم. وقد استند البحث العلمي الفلسطيني إلى أعلام درسوا في الغرب وخبروا المناهج العلمية فيها، ورغبوا في أن يكرسوا تلك المناهج وطرائقها التحليلية والاستنباطية في الأوساط البحثية الفلسطينية. ويمكن أن نذكر من هؤلاء وليد الخالدي، وهشام شرابي، وبرهان الدجاني، وابراهيم أبو لغد، وسامي هداوي، ونبية أمين فارس (من لبنان)، وقسطنطين زريق، وإدمون رباط (من سورية). ومن الجانب التاريخي، لم تظهر مؤسسات البحث العلمي الفلسطيني إلا منذ نحو نصف قرن عندما ظهرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة 1963، ثم مركز الأبحاث سنة 1965، ومركز التخطيط سنة 1968، التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأدت هذه المراكز دوراً مشهوداً في إعلاء صوت الفلسطينيين والدفاع عن روايتهم التاريخية، فنشر مركز الأبحاث نحو 350 كتاباً مترجماً وسياسياً وتوثيقياً عن فلسطين علاوة على مجلة "شؤون فلسطينية" (1971)، ونشرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية نحو 700 كتاب وثلث مجلات بالعربية والإنجليزية والفرنسية، فضلاً عن نشرة المؤسسة التي كانت تعنى بترجمة الدراسات والتقارير الإسرائيلية لتضعها بين أيدي صانع القرار العربي والفلسطيني. ولا ننسى في هذا الميدان "الموسوعة الفلسطينية" التي أشرف عليها أنيس صايغ.

* أ. صقر أبو فخر: مدير شؤون التحرير في فرع بيروت للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عمل محرراً ونائباً لمدير التحرير في عدد من الدوريات العلمية المحكمة، وفي عدد من مراكز الأبحاث من ضمنها مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعهد الدراسات الفلسطينية.

كان الدافع إلى تأسيس مراكو للبحث العلمي الفلسطيني هو الرد على الكتاب الصهيونيين في أوروبا وأمريكا، والرد على أسئلة النكبة، والإسهام في تطوير أفكار حركة التحرر الوطني الفلسطينية وطرائق كفاحها، والعمل في الميدان السياسي العالمي من خلال إعداد أوراق بحثية ذات مستوى علمي جيد لتقديمها في المؤتمرات الدولية، ثم مواجهة الإعلام الغربي المؤيد لـ "إسرائيل"، ودحض الرواية الصهيونية عن فلسطين وتاريخها القديم.

خلافاً للوضع العربي، صاغ العسكريون الإسرائيليون مفاهيم الأمن القومي لـ "إسرائيل"، أمثال يغال يادين، وموشي دايان، وإسحق رابين، ويسرائيل غاليلي، ويسرائيل طل، ويهوشافاط هرخابي، وصار القرار السياسي يصنع في ثلاث مؤسسات هي: المؤسسة العسكرية (وزارة الدفاع وهيئة الأركان)، والمؤسسة الأمنية (الموساد والشاباك وأمان)، والمؤسسة السياسية (الحكومة والكنيست)، وامتدت مؤسسات التفكير والمشورة إلى القطاع الجامعي، مثل معهد هاري ترومان، ومركز جافي، وإلى القطاع الخاص أيضاً مثل معهد فان لير، والمركز الإسرائيلي للديمقراطية، وانفصلت مراكز التفكير عن معاهد البحث Research and Development التي عملت في خدمة الصناعات العسكرية وقطاع التكنولوجيا مثل معهد حاييم وايزمن للعلوم في رحوبوت (المشروع النووي)، ومعهد إسرائيل للهندسة التطبيقية في حيفا (التخنيون). وفي "إسرائيل" اليوم نحو 30 مركزاً للتفكير والمشورة تسهم في تقديم الأفكار وصوغ القرارات وتقدير الموقف السياسي باحتمالاته الممكنة.

أما البيئة السياسية الفلسطينية فلم تكن على مثل تلك الحيوية في ميدان البحث والتفكير والمشورة، بسبب غياب الدولة وغياب الحاجة إلى المشورة الدائمة، وبالتالي إلى مؤسسات التفكير، واقتصر الأمر على حاجة القيادات السياسية للمشورة. ولعل البيئة السياسية الفلسطينية كانت متخلفة في هذا الحقل، وساد في مرحلة السلاح وشعارات التحرر الوطني نوع من احتقار الشهادات العلمية والألقاب العلمية، وشعارات مثل "القرار ينبع من فوهة البندقية"، و"لعل يا رصاص واخرس يا قلم"، و"بات الحارس في المخيم لدى البعض أفضل من الباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية أو في مركز الأبحاث، وكان ذلك يعكس التضاد الغريزي بين المخيم ومنطقة رأس بيروت وجوارها. وتبين لاحقاً أن حارس المخيم اضطر في سنة 1982 إلى مغادرة مكانه وتركه من دون حراسة، بينما برهن الباحث الملتزم أنه الحارس الحقيقي للشعب الفلسطيني وثقافته وهويته.

بدأ البحث العلمي الفلسطيني في لبنان يضمم بالتدريج مع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في سنة 1975، وبعدما غادر كثير من الباحثين الفلسطينيين والعرب والأكاديميين بيروت إلى أوروبا وأمريكا، ولم تتمكن أي عاصمة أخرى من الحلول في مكان بيروت في هذا المجال. وفيما بعد مع تأسيس السلطة الفلسطينية للبحث العلمي، ولو جزئياً، في جامعات الضفة الغربية خصوصاً في جامعة بيرزيت. واللافت أن منظمة التحرير الفلسطينية التي لم تتمكن من حماية مركزي الأبحاث والتخطيط بعد خروج القوات الفلسطينية من لبنان سنة 1982، فشلت في إعادة الحيوية إلى هذين المركزين في نيقوسيا وتونس، وكذلك انصرفت الفصائل الأخرى التي تلقت ملايين الدولارات من العراق وليبيا والجزائر وغيرها عن البحث العلمي وغرقت في الإعلام والسجلات السياسية، وذهب ذلك كله هباء في المرحلة اللاحقة ولا سيما بعد اتفاق أوسلو سنة 1993.

مداخلة الأستاذ هاني المصري*



في البداية، لا بدّ من الإشارة إلى أن قلة الاهتمام والخبرة بالتفكير الاستراتيجي لدى الفلسطينيين عموماً، ولدى القيادة والقوى الفاعلة خصوصاً، يشكل نقطة ضعف خطيرة في حياتهم وتعاملهم مع التحديات والمخاطر التي تواجههم، وفي قدرتهم على الاستفادة من الفرص المتاحة.

إن التفكير الاستراتيجي في جوهره محاولة منهجية تهدف إلى استشراف المستقبل، وهو يقوم على أسس وقواعد البحث العلمي، وينطلق مما هو واقع، ويمثل ما هو ممكن الحدوث، وكيفية التأثير عليه، من خلال عرض وتحليل السيناريوهات

المحتملة، ومحاولة استكشاف إمكانيات كل سيناريو وفرصه بالنجاح، وما هو السيناريو أو السيناريوهات المفضلة وكيفية العمل لكي تتقدم، وما هي السيناريوهات السيئة والأسوأ، وكيفية العمل على إحباطها؟

التفكير الاستراتيجي ليس مجرد معرفة من أجل المعرفة، وإنما هو مجهود ذهني موثق من أجل استشراف الآتي من الأحداث وتوسع الاتجاهات والمسارات التي يحتمل أن تسير بها الأمور، وذلك بهدف الاستعداد لها، وتأمين أقصى الاستفادة منها من دون أن يعد بضمانات، ولا يعد كذلك في رسم مستقبل مرغوب ولا درء خيار، وذلك لأنه فعل نسبي.

معضلة التفكير الاستراتيجي في فلسطين أنه لا يرتبط بعلاقة تفاعل وتأثر وتأثير مع صانع القرار، فهناك فجوة كبيرة فيما بينها، مما يجعل ما ينتج لا يحدث التأثير المأمول والمطلوب. فصانع القرار يخشى من نتائج أي تفكير استراتيجي عليه، لأنها لا تستجيب لما يريده، بل يمكن أن تقيد حركته، لذلك يقيم مسافة كبيرة بينه وبين مراكز التفكير الاستراتيجي.

في هذا السياق، لا نجد مراكز أبحاث تعنى بالتفكير الاستراتيجي قريبة من السلطات الحاكمة أو من الفصائل السياسية، وإذا كانت قريبة فهي لا تكون فعلاً مؤثرة. فالنظرة التي تحكم صانع القرار بشكل خاص، والقيادات بشكل عام، نظرة استخدامية، إذ عليها أن تبرر وتروج لسياساته، مما يحولها إلى مجرد وسيلة إعلامية ودعائية تنحرف عن دورها العلمي كمرشد للتفكير وللممارسة السياسيين، وهناك مراكز ترسب في الامتحان، وأخرى تصمد وتنتظر إنصافها ولو بالمستقبل.

مررت شخصياً بتجارب عدة في هذا الشأن تدل على كيفية التعامل مع التفكير الاستراتيجي، أكتفي بعرض اثنتين منها:

الأولى: كنت في لقاء مع الرئيس محمود عباس، وبحضور نخبة من الكُتاب سنة 2007، وقلت له إن الطريق الذي سار به بعد توليه الرئاسة، والذي كان استمراراً لاتفاق أوسلو بشروط أسوأ منذ بدايته، وصل إلى طريق مسدود، ما يستدعي تغيير الطريق أو الهدف أو الأدوات والخطط والأشخاص، أو من يقود المرحلة، أو تغيير كل هذه الأشياء. وفي أضعف الحالات، نريد ويجب أن يكون هناك خطة ب، والاستعداد للانتقال إليها فوراً.

* أ. هاني المصري: كاتب صحفي، ومحلل سياسي. وهو مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات في البيرة (فلسطين) منذ 2011/1/4.

كان جواب الرئيس حينذاك إيجابياً، وطلب مني إعداد الخطة ب، فشكرته على الثقة وقلت له إن الخطة البديلة ليس بمقدور شخص واحد أن يعدها، بل بحاجة إلى فريق تفكير استراتيجي يضم نخبة من الخبراء والمفكرين المتنوعين، وإذا كنت ترغب أن أكون ضمن هذا الفريق، فأنا على أتم الاستعداد، فهز رأسه موافقاً، ولم يفعل شيئاً على هذا الصعيد على الرغم من مرور عشر سنوات على هذه الحادثة.

بعدها بسنوات عدة، وقّع مسؤول بارز في منظمة التحرير مذكرة تعاون بين المنظمة ومركز مسارات تتضمن قيام المركز بإنتاج دراسات، بمبادرة منه أو بطلب من المنظمة، على أن تعرض نتائجها على الرئيس والقيادة الفلسطينية. وبالفعل تمّ الطلب من مركز مسارات إنتاج دراسة تحت عنوان "اليوم التالي بعد حلّ السلطة"، وأعدت الدراسة بمشاركة فريق بحثي مكون من 12 مفكراً وباحثاً، وبما أن النتائج التي توصل إليها البحث على ما يبدو لم تنسجم مع توقعات ورغبات القيادة السياسية، لم تعرض نتائج الدراسة وتوصياتها، وكانت الدراسة الأولى والأخيرة.

ما سبق يجب ألا يقودنا إلى الإحباط، بل أن مركز مسارات تنبه منذ تأسيسه إلى ضعف إمكانيات التأثير على صانع القرار، نظراً لعدم وجود المؤسسة الفاعلة والعمل الجماعي، ولغياب التجديد والتغيير والإصلاح، وغياب أو تغييب مؤسسات الرقابة والتشريع، مثل المجلسين الوطني والتشريعي، واختار بدلاً من ذلك التخطيط والسعي للتأثير على عملية صناعة القرار، من فوق ومن تحت، ومن خلال محاولة التأثير على الرأي العام وعلى كل من بمقدوره أن يؤثر على عملية صناعة القرار، وهذا أعطى بعض النتائج.

فعلى سبيل المثال، التوصيات التي خرجت بها مجموعة التفكير الاستراتيجي الفلسطيني التي أسهمت عبر مركز بدائل الذي كنت أديره سابقاً، ولاحقاً عبر مركز مسارات مع مجموعة أكسفورد للأبحاث في عملها حتى سنة 2014 تركت بعض التأثير على السياسة الفلسطينية، ولكن هذا التأثير كان انتقائياً وليس منهجياً ولا شاملاً، بمعنى كانت هناك توصيات بضرورة نقل ملف القضية الفلسطينية بكل أبعادها، بما في ذلك المفاوضات، إلى الأمم المتحدة، والانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية، وتفعيل القرارات الدولية المؤيدة للقضية الفلسطينية، وخصوصاً الفتوى القانونية لمحكمة لاهاي. وبالفعل تمّ اعتماد التدويل، ولكن كتكتيك للضغط وتحسين شروط المفاوضات، وليس كاستراتيجية بديلة تتضمن أبعاداً عدة، من ضمنها وليس أساسها التدويل، كما تمّ الانضمام إلى محكمة الجنايات من دون تفعيل هذا الانضمام بشكل حقيقي حتى الآن.

وختاماً، إن هدف التفكير الاستراتيجي هو تحقيق متطلبات الانتقال من ردة الفعل إلى الفعل والمبادرة، من أجل التحول إلى مجموعة مؤثرة لها إرادة ورأي وتطلعات واضحة تؤثر في الواقع الذي تعيش فيه من أجل إيجاد الواقع الذي نأمل أن يتحقق.

مداخلة الدكتور أحمد عطاونة*



السيدات والسادة مدراء مراكز التفكير والأبحاث المحترمون، السادة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أسعد الله صباحكم والسلام عليكم والله رحمة الله وبركاته.

بداية أقدم شكرى الجزيل لمركز الزيتونة، باسمي وباسم فريق مركز رؤية للتنمية السياسية، على هذه الدعوة الكريمة وعلى إتاحة الفرصة للمشاركة في هذه الورشة المميزة والتي تعالج موضوع في غاية الأهمية والحساسية في المنطقة العربية وفي الحالة الفلسطينية أيضاً.

المدقق في العلاقة بين مراكز التفكير وصانع القرار الفلسطيني يجد أنها تعاني من أزمة حقيقة يحكمها مجموعة من العوامل:

أولاً: عوامل موضوعية مرتبطة بالحالة الفلسطينية والثقافة الفلسطينية: والتي هي جزء من الثقافة العربية السائدة التي لم تعتاد على مثل هذه الأدوات. فالثقافة العربية اعتادت على أن الحاكم وصانع القرار، هو شخص، أو مجموعة من الأشخاص، يقوم بإدارة الشأن السياسي بمعزل عن أي مؤسسات أو أي مقترحات من أطراف أخرى، سواء أكانت مراكز أبحاث وتفكير أم خبراء وأكاديميين. بالإضافة إلى ذلك فهذا ميدان عمل جديد في العمل السياسي العربي، ودخول مراكز الدراسات على خط التأثير في القرار السياسي جديد على المشهد الفلسطيني إلى حد كبير، ولعله تزايد بشكل ملحوظ بعد قيام السلطة الفلسطينية وتأسيس مجموعة من مراكز الأبحاث التي تحاول أن تؤثر في القرار الفلسطيني.

ثانياً: عوامل مرتبطة بصانع القرار أو النظام السياسي: فنحن نعيش في إقليم، وفلسطين جزء منه، والأنظمة السياسية القائمة فيه هي أنظمة شمولية بالأساس وأحياناً أنظمة فردية "أوتوقراطية"، وبالتالي فهي ليست أنظمة ديموقراطية مؤسساتية تستند إلى المؤسسة في اتخاذ القرار، وهذا ينعكس على العلاقة مع مراكز التفكير. أضف إلى ذلك، أن أزمة قديمة قائمة في المشهد الفلسطيني بين السياسي والثقافة والأكاديمي، فالأكاديمي أو المثقف يشعر بأن السياسي هو ليس على صلة جيدة بالثقافة والوعي السياسي، كما أن السياسي يشعر بأن المثقف ينظر إليه بنظرة فوقية وبالتالي لا يتعاطى مع الرأي الذي يأتي من طرف المثقف أو الأكاديمي بشكل إيجابي، وإنما يشعر أنه يميل أكثر إلى التنظير ومحاولة فرض الرؤية منه للمشاركة في القرار السياسي.

كذلك فإن النظام السياسي أو صانع القرار، ونظراً لأنه يمتلك المعلومات، يعتقد بأن امتلاكه للمعلومات يغنيه عن مراكز صنع القرار، وأن امتلاكه للمعلومة يعني امتلاكه الحقيقة، وبالتالي لا حاجة للجوء لمراكز التفكير واستشاراتها في اتخاذ القرارات، كما أن منهجية التمحيص والتدقيق الأكاديمي في الرأي لا يرغبها ولا يفضلها صانع القرار الفلسطيني.

ثالثاً: عوامل مرتبطة بمراكز التفكير: ولكي نكون موضوعيين، فإن مجموعة من العوامل التي تؤثر سلباً على العلاقة بين صانع القرار ومراكز التفكير هي عوامل ذاتية، مرتبطة بمراكز التفكير، فغالبية المراكز لا تقدم ما

* د. أحمد عطاونة: باحث متخصص في الشأن الفلسطيني. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، وهو المدير العام لمركز رؤية للتنمية السياسية في إسطنبول منذ سنة 2015.

لديها من أفكار ودراسات بطريقة مشجعة لصانع القرار، حيث أن هذه الدراسات غالباً تكون غارقة في الأكاديمية والتفاصيل ولا تذهب إلى النقطة المحددة التي يحتاجها السياسي أو صانع القرار. كما أن كثير من مراكز الدراسات والأبحاث الفلسطينية لديها انحيازات ثقافية وسياسية وفكرية تحكم ما يصدر عنها من دراسات وتوصيات أو تقدير موقف للسياسي، الأمر الذي يضعف مصداقيتها وموضوعيتها إلى حد كبير. معضلة أخرى تعاني منها مراكز التفكير وهي التكرار، فلا نجد أن هناك تخصص واضح لمراكز التفكير، بل إن معظم المراكز تقوم بمعظم الأعمال، وتتشترك بنقاش معظم الموضوعات، فنجد معظم المراكز تشترك في كتابة ونشر التقارير وتقدير الموقف في الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والوطنية....، وغيرها، مما يضعف الثقة في المنتج أو يجعل صانع القرار لا يتعامل بجدية مع ما تقدمه مراكز الأبحاث.

أخيراً؛ أعتقد أننا بحاجة لكي نعطي مزيداً من الجدية لما يخرج عن مراكز التفكير إلى شكل من أشكال العمل الجماعي، بمعنى أن تتفق مجموعة من مراكز الأبحاث لتقديم تقدير موقف مشترك حول قضية مركزية، مما يشعر صانع القرار بأن الموضوع مهم وأن الموضوع مدروس بشكل معمق وجدي، على سبيل المثال، اليوم القضية الفلسطينية تمر بمراحل حرجة جداً، فحبذا لو تقوم مراكز التفكير بتقديم تقدير موقف استراتيجي مشترك للقيادة الفلسطينية يتجاوز الانحيازات الثقافية والسياسية ويركز على الموضوع الوطني أكثر من أي شيء آخر.

في الختام، أشكركم مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أبرز النقاط والأفكار التي تعرّض لها المشاركون في النقاش

- عملية صناعة القرار هي أهم مراحل أعمال مراكز التفكير والدراسات.
- يتمثل مركز صناعة القرار في الولايات المتحدة في موقع الرئاسة الأمريكية وهيئة المستشارين ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية وجهاز المخابرات ومراكز التفكير، وكثير من الأحيان تكون مراكز التفكير في موقع متقدم في التأثير على القرار حتى على وزارة الخارجية. أما في عالمنا العربي فتعاني مراكز التفكير من التهميش والإهمال.
- تملك مراكز التفكير الأمريكية ميزانيات كبيرة، كما تملك أوقافاً خاصة لتمويل مبادراتها؛ على سبيل المثال معهد كارنيجي وبروكنز، بينما تعاني مراكز الدراسات في عالمنا العربي من مشكلة التمويل مما يؤدي إلى فقدانها استقلاليتها؛ فالممول يعمل على فرض الأجندات على مراكز الدراسات التي يمولها.
- الكثير من مراكز الدراسات ليست ذات أثر ودور فاعل في صناعة القرار.
- الدافع الرئيسي لإنشاء مركز الأبحاث والتخطيط الفلسطيني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية كان الرد على الرواية الصهيونية أكثر من أن يكون هدفهما التأثير بالقرار الفلسطيني وتقديم الاستشارة لصانعي القرار.
- تركيز القيادة الفلسطينية كان منصباً على المجال الإعلامي والتعبوي أكثر منه على مراكز الأبحاث، ونتيجة لذلك قام الكثير من الجهد والبحث العلمي على كاهل الباحثين المستقلين.
- بعض الفصائل الفلسطينية لم تعمل على إنشاء مراكز تفكير على الرغم من الأموال والمساعدات التي كانت تصلها.
- قلة الاهتمام بالتفكير الاستراتيجي لدى الفلسطينيين عموماً والقيادة والقوى الفاعلة خصوصاً، يشكل نقطة ضعف خطيرة في تعاملهم مع التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، وفي قدرتهم على الاستفادة من الفرص المتاحة. كما أن القيادات لم تعد تقرأ ملخصات التقارير المكتوبة وباتت تعتمد على الثقافة المسموعة.
- التفكير العلمي لم يصل إلى الثقافة العامة الفلسطينية وما زال بعيداً. ولم تتمكن هذه المراكز من إشاعة التفكير العقلاني في الوسط الفلسطيني وخصوصاً لدى الباحثين الفلسطينيين. ثقافة مراكز التفكير لم تتحول إلى ثقافة نخبة ولا إلى ثقافة جماهيرية.
- لعب الباحثون والعسكريون في "إسرائيل" دوراً كبيراً في صياغة القرار الإسرائيلي. أما في عالمنا العربي فيعاني الباحثون والعسكريون ذوو الخبرة من التهميش.
- ظاهرة انتقال بعض النخب السياسية الفلسطينية من ميدان البحث والتفكير الاستراتيجي إلى ميدان صناعة القرار دون الرجوع إلى ميدانهم الأساس بعد تركهم ميدان صناعة القرار، أسوة بما يحدث في الدول الغربية حيث يعود السياسيون الذين تنتهي وظيفتهم للإسهام في تقديم الأفكار والدراسات التي تساعد في عملية صناعة القرار للقيادة الذين يخلفونهم.
- إن الكثير من مراكز الدراسات تقدم تحليلات عامة، ولكن لا تقدم شيئاً دقيقاً ومحدداً لصانعي القرار.
- الدولة التي لديها مشروع تعمل على تطوير وإنشاء مراكز التفكير لكي تعتمد عليها في التخطيط ورسم السياسات، مثال ذلك إيران، وتركيا، و"إسرائيل".

- هناك تراجع في عدد الباحثين الشباب، خصوصاً بعد تقدم عدد من الباحثين في العمر ووفاة عدد منهم، ما أدى إلى خلل في تعويض هؤلاء الباحثين. كما أن الجهات الغربية تقوم على تبني عدد من الباحثين الشباب، ولكن ضمن نمط تفكير هذه الجهات.
- هناك افتقار إلى وجود مراكز بحث وتفكير تابعة للجامعات، وإن وُجد هذا النوع من المراكز يكون ذا إمكانية تمويلية فقيرة ومحدودة.
- يعتمد صاحب القرار على أمرين ليس من بينهما مراكز التفكير، المعلومات والتي لها طرقها الخاصة، والدعم الخارجي. فصانع القرار يرى نفسه مخولاً لاتخاذ القرارات دون الرجوع إلى مراكز التفكير، إذ إنه يملك حسبما يرى المعلومة التي يفتقدها غالباً مركز التفكير خصوصاً فيما يتعلق بكتابة تقدير موقف لحدث ما.
- ثورة المعلومات وتدفقها بشكل هائل أدى إلى تداخل المعلومات النوعية والمفيدة مع المعلومات السطحية وغير المفيدة، ما أضعف على صانع القرار العربي الوصول إلى المعلومات المفيدة.
- يقع صاحب القرار أحياناً ضحية التقارير التي تكتبها أجهزة المخابرات والتي غالباً ما تكون مبرمجة ومضللة وموجهة لمقاصد معينة وتعمل وفق أجندتها الخاصة.
- يعتمد صانع القرار في معلوماته على من يثق به بغض النظر عن صحة المعلومات أو حقيقتها.
- يعاني الأساتذة الجامعيون من كثرة الساعات التعليمية التي يقدمونها في الكليات والجامعات ما أدى إلى حرمانهم من تفرغ أوقات كبيرة في مجال البحث العلمي.
- معضلة التفكير الاستراتيجي في فلسطين ناتجة عن عدم ارتباطه بعلاقة تأثر وتأثير مع صانع القرار الفلسطيني، ما يجعل نتاجه لا يحدث التأثير المطلوب، كما أن صانع القرار يخشى من أي تفكير أو وجهة نظر لا تتوافق مع آرائه وقراراته وسياساته.
- تعاني مراكز التفكير في كثير من الأحيان، من تشعب وتعدد المواضيع التي تعالجها، مما يفقدها أحياناً ميزة التخصص في حقول معينة، كما أن تشابه المواضيع التي تعالجها معظم مراكز التفكير يؤدي إلى إهدار الجهود في مواضيع متكررة، وافتقار مواضيع أخرى إلى المعالجة الكافية.
- هناك نظرة عداوة بين المثقفين وصانعي القرار، لذلك يجب إعادة النظر في هذه النظرة لأن ليس كل صانع قرار عميل.
- المثقف إجمالاً ينحو إلى العموميات لأنه يهرب من تحمل المسؤولية دون الدخول في التفصيل.

الاقتراحات والتوصيات

- أن تتوفر لدى مراكز التفكير المعلومات الكافية والقدرة على التحليل والمقارنة والاستشراف المستقبلي والنقد المنهجي.
- التوجه نحو التخصصية في العمل والموضوعات.
- العمل على إعداد تقدير موقف استراتيجي حول قضية مركزية، بشكل مشترك يتجاوز الانحياز السياسي، وتقدمه للقيادة الفلسطينية.
- الاهتمام بالمنصات الإعلامية لتشكيل نوع من الضغط على صانع القرار.
- العمل على تطوير الآليات المعتمدة لإيصال المواد والأبحاث إلى صانعي القرار.
- التركيز على التأثير على القوى الشبابية لما في ذلك من تأثير على صانع القرار.
- على مؤسسات المجتمع المدني العمل على الوسائل والإجراءات للتأثير على صناع القرار.
- دراسة تجربة مراكز التفكير الإسرائيلية، لكونهم متقدمين في هذا المجال.
- على مراكز التفكير المحافظة على الحرفية وعلى هويتها ودورها الوطني، وأن تملأ الفراغ بالشكل السليم وأن تعمل على تشكيل حالة من الضغط على صانع القرار.
- العمل على دعم وتشكيل الباحثين الشباب الواعدين.
- يجب إعطاء أهمية لمستوى العاملين في مراكز التفكير (الانتماء للهوية)، وإشعارهم بمدى أهميتهم في عمل هذه المراكز.

